تعليقاً على فتوى شيخ الأزهر بتحريمها

رئيس قسم الفقه بجامعة قطر: الدروس الخصوصية لا تستحق الجدل وتحل من خلال فتاوى جزئية

□ الدوحة - عماد الدين البليك:

بعيداً عن الجدل حول جدواها وفائدتها للطلاب.. شهدت الساحة الدينية في مصر معركة فقهية حول الدروس الخصوصية وكان الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر قد افتى بان الدروس الخصوصية حرام واعتبرها خيانة للأمانة. وأدى الأمر بأن طلب وزير التربية والتعليم من الأئمة والدعاة ترديد فتوى شيخ الأزهر وتحذير أولياء الأمور من مخاطر هذه الدروس.

بيد أن هنالك تيارات معارضة ترى الأمر بشكل مختلف تماما فقضية الحلال والحرام في مثل هذه القضايا بالتحديد لايمكن البت فيها بشكل بسيط، وهذا ما أكده الدكتور نصر فريد واصل مفتي مصر الذي اعتبر أن هذه الدروس ليست حراماً على الإطلاق بل إنها في بعض الأحيان تكون نوعا من التعاون على البر والتقوى إذا لم يقصّر المدرس في واجبه الأساسي في المدرسة وإلا يجبر عليها أحداً، ويرى الدكتور عبد العظيم المطعني عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة ذات الرؤية تقريباً موضحاً أن التحريم يأتي عندما يكون هناك إجبار للتلميذ بتعاطيها بأي طريقة ما مثلاً تقصير المدرس في واجبه عمداً حتى يستقطب الطلاب لدروسه الخصوصية.

وهذا اثارت الدروس الخصوصية أكثر من مرة جدلا لكنه لم يصل إلى حد الحلال والحرام، وإنما كان يركز على جدوى الدروس في حد ذاتها للطلاب الذين يتلقونها، ورغم المحاولات العديدة للقضاء على هذه الظاهرة إلا أن إعلانات المدرسين الخصوصيين لاتزال تملأ صفحات الصحف في شكل إعلانات مبوبة يومية، وبعض هؤلاء الذين يعلنون عن أنفسهم كما يذهب بعض المعلمين قد لايكونون متخصصين أساساً في المواد التي يرغبون في تدريسها بل تكون إعلاناتهم ليست إلا نوعا من البحث عن موارد لكسب المال أساسية كانت أم اضافية، ويشدد البعض على موضوع أهلية مدرسي العديد من المعاهد والمراكز التعليمية ومدى كفاءتهم في تقديم الدروس للطلاب في ذات الإطار.

وقد بذلت وزارة التربية والتعليم جهودا عديدة من أجل الحد من الظاهرة، وكان قد صدرت مبكراً قبل سبع سنوات تقريبا لائحة تنظيمية قامت بوضع شروط محددة باستيفائها من الممكن للمدرس أداء الدرس الخصوصي وأهم الضوابط التي وضعت تتلخص في ألا يكون الطالب الذي يقوم المدرس بإعطائه الدرس الخاص تلميذا له مباشرة، وان يقوم المدرس بتدريس المادة مجال تخصصه والتي يقوم فعلياً بتدريسها في المدارس، وتحديد الأسعار للمراحل المختلفة، كما أن على المدرس أن يبلغ المدرسة بعدد الطلاب الذين يقوم بتدريسهم دروساً خصوصية.

ورغم تلك الضوابط إلا أن الوزارة حسب إفادة المصادر قامت بإنهاء خدمات بعض المدرسين الذين أدوا

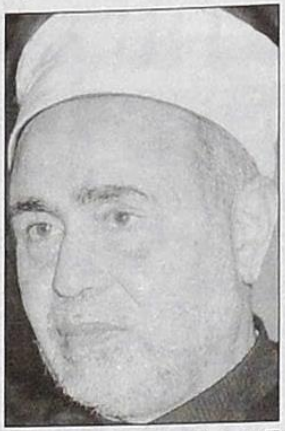

□ شيخ الأزهر

دروسا خصوصية خلال سنوات ماضية بعد وضع لائحة الضبط، ولايعرف أن كان سبب (إنهاء الخدمة) هو الدروس الخصوصية في حد ذاتها أم عدم الالتزام باللوائح المنظمة لذلك الأمر.

وتحاول الوزارة أن توجد حلولا فعالة غير عمليات الضبط والقسر فاللوائح والقوانين في أحيان كثيرة تفتقد للمتابعة، كما أن عملية المراقبة في حد ذاتها أمرا عسيرا وصعبا إذا ما غاب الوازع لدى الفرد، ومن الحلول التي لجأت إليها التربية مؤخراً الاتجاه إلى ما يسمى بفصول التقوية التي تنظم ما بعد العصر في المدارس ويقوم فيها المدرس بتلقين الدرس لعدد من الطلاب على أن يتقاسم الأجر مع

□ د. علي محيي الدين القره داغي

المدرسة بنسبة محددة بين الطرفين، ويدفع الطالب قيمة لاتقل عن ١٥٠ ريالاً في الغالب ليتلقى درساً خصوصياً في مدرسته.

ويوجه البعض نقداً لدروس التقوية على اعتبار أن المدرس من المفترض أن يقوم بواجبه كاملاً في الدرس المخصص فعملية دروس التقوية تكون مجرد إعادة للدرس مما يفتح تساؤلا حول مدى فعالية الدروس الصباحية الأساسية في مدارس الوزارة.

وفي ذات الإشكال يدرج البعض قضايا مماثلة مثل تداول المذكرات التي يقوم المدرسون بإعدادها لطلابهم ويقومون ببيعها لهم ، فهل يعني هذا مثلا قصور الكتاب المدرسي عن توصيل الأفكار للطالب؟ مما يستدعي تداول مثل هذه المذكرات.

وعندما وجهت "الشرق" سؤالاً حول نظرة المدرس للدروس الخصوصية أجاب أحد المدرسين بانه لايرى محظوراً في هذا الأمر إذا ما قام المدرس بأداء واجبه في المدرسة على أكمل وجه، وقال إن عقد الوزارة مع المدرس ينص على ألا يعمل في مجال تربوي آخر مفسراً الأمر في دائرة عدم العمل في المعاهد أو المراكز وليس الدرس الخصوصي مشيراً إلى أن البعض يقوم بالعمل في المعاهد ولايلتزم بهذا الأمر، وانه ليس ثمة متابعة دقيقة لضبط ذلك الأمر إلا في حالات تكون فيها هناك مشكلة مفتعلة تجاه مدرس محدد قد تثار في أغلب الأحوال من منافسين له على سبيل الحسد أو الغيرة لا أكثر.

وكان أن حملت "الشرق" موضوع الجدل الدائر في مصر حول الدروس الخصوصية إلى الدكتور علي محيي الدين القرة داغي رئيس قسم الفقه والأصول بكلية الشريعة والقانون في جامعة قطر وسألته عن هل يمكن أن تكون الدروس الخصوصية حراما بشكل مباشر؟

يقول الدكتور القرة داغي موضحا أن الدروس الخصوصية من حيث المبدأ تدخل ضمن المباحات (المشروعة) لكنها في نفس الوقت مقيدة بالعقود بين وزارة التربية والمدرسين ما إذا كانت هذه العقود تلزم ضمن شروطها المدرس بعدم إعطاء الدروس الخصوصية خارج المدرسة، وإذا ما كان هذا الأمر قائما - أيا كانت هنالك شروط وإلزامات في العقد تمنع ذلك - وقام المدرس بمخالفتها واعطى دروسا خصوصية فإن الأمر يفسر بكونه نقضاً للعهود والله سبحانه وتعالى يقول: «أوفوا بالعهد» فملخص الأمر أن القضية مرتبطة بالعقود بين التربية والمدرسين.

وينبه رئيس قسم الفقه والأصول بالجامعة إلى أن هذه القضية من المفترض أن تحل من خلال فتاوى جزئية وإلا تصبح مثاراً للجدل، وأن الأمة تواجه ما هو أكبر مما يعني أن هذا ليس وقت الإجابة على هذه الأسئلة، فالأفضل الاتجاه لمعالجة القضايا الهامة والملحة للأمة.

ويرى بعض أولياء الأمور أن الإشكال في الدروس الخصوصية في كونها تفرض تكاليف مادية تثقل كاهلهم في الوقت الذي يرى فيه المدرسون أن النجاح يعتمد بالأساس على شرح المدرس في الحصة المدرسية ومدى جدية واجتهاد الطالب في دراسته لمقررات المنهاج.

ويؤكد بعضهم أن من أسباب ظاهرة الدروس الخصوصية هو أن المعلم يقوم بتقديم جل خبراته وعلمه واهتمامه في تدريس الطلبة على هذه الطريقة لأن ذلك يعود عليه بدخل مادي جيد.

ويقول بعض الطلاب إن الدافع الحقيقي لإقبال البعض منهم على تلقي الدروس الخصوصية هو عدم ثقة بعض الطلبة بأنفسهم في اعتمادهم على ذاتهم وعدم قدرتهم في الاجتهاد في دراستهم على الوجه الأمثل لتحقيق النجاح.